Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

دراسة تحليلية للتجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في العراق

Analytical Study of Foreign Trade According to the perspective of the Resistant Economy in Iraq

الكلمات المفتاحية: (التجارة الخارجية، الاقتصاد المقاوم، الاقتصاد العراقي، السلع والخدمات)

الكلمات الإنكليزية: (foreign trade, resistant economy, Iraqi economy, goods and services)

بحث مشترك

حمزه حسنين عبد المنعم الحكيم[1] أ.د. رحمن حسن علي الموسوي[2]

أ.م.د. مصطفى كاظمي نجف آبادي[3]

1444 ه 2022 م

بحث مستل عن أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم والمعارف للدراسات العليا في جامعة المصطفى(ص) العالمية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

الملخص

تتلخص هذه الدراسة من أهمية متغيراتها (التجارة الخارجية، والاقتصاد المقاوم) وسؤالها الرئيسي المتمثل ب(ماهي الدراسة التحليلية للتجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في العراق) لمعالجة مشكلة اقتصادية مهمة يعاني منها الاقتصاد العراقي تمثلت بالتبعية الاقتصادية، ونظرا لأهمية الدراسات في هذا المجال وندرة تبني نظرية الاقتصاد المقاوم وممارساته في الاقتصاد العراقي بشكل عام وقطاع التجارة الخارجية بشكل خاص، ولعدم اضاعة الإفادة من معطياته، جاءت هذه الدراسة بفرضية هامة عبر تقصي أبعاد الدراسة التحليلية للتجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في محاولة لإيجاد التفسيرات النظرية والعملية لانعكاسات هذه الدراسة على فاعلية السياسة الخارجية من جهة، واستدامة القدرة الابداعية والتطويرية الابتكارية للاقتصاد العراقي من جهة أخرى، اذ ركز جانب الابداع والتطوير على بيان الدراسة التحليلية للتجارة الخارجية، وتوصيف الاقتصاد المقاوم، وتبيان مدى توفر متطلبات وامكانيات وكل ما

1- طالب دكتوراه في جامعة المصطفى(ص) العالمية / كلية الادارة والاقتصاد في ايران، hamzaalhakim@gmail.com

2- أستاذ دكتور في جامعة واسط – كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم الاقتصادية في العراق.

3- استاذ المساعد الدكتور فى مركز بحوث الحوزه و الجامعه MOSTAFAKAZEMI@RIHU.AC.IR

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يتعلق به من اجرائيات للوصول الى التجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في العراق، وتفعيل الاعتماد الذاتي للبلد من اجل ايجاد قاعدة مناسبة للدراسات اللاحقة في هذا المجال، وبيان مدى امكانيات هذه الدراسة التحليلية في الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات الخارجية على قطاع التجارة الخارجية في العراق؛ لما تواجهه من حريات مؤثرة ذات ابعاد استغلالية واضحة وتنطلق الدراسة من فرضيات تستند الى الجانب النظري مدعومة بالجانب التحليلي لبيانات التجارة الخارجية وارتباط الدراسة التحليلية للتجارة الخارجية وفق مبدأ الجهاد الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالاقتصاد المقاوم وابرز النتائج التي توصل لها الباحث: عرض مفهوم جديد ونادر متمثل بالاقتصاد المقاوم وماهيته مع الاطلاع على اهم الاستراتيجيات المرتبطة والمهمة في التجارة الخارجية، بوصف التجارة الخارجية أداة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي. ومن ثم تعين الاستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية عن طريق اتباع سياسات تجارية متحيرة تمكنها من الاستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية الصناعية وفق منهج المقاومة، والاعتماد على الاقتصاد الذاتي للبلد؛ كونه الحل الأمثل. وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستراتيجيات التي تلائم الوضع الاقتصادي للعراق بعد عام 2003 ووضع النمط الأمثل لدراسة تحليل تجارة العراق وفق نظرية الاقتصاد المقاوم عبر مبادئ الاقتصاد الإسلامي وتطبيق اهم الإصلاحات المؤسسية لهذا النمط واهم السياسات اللازمة له، وتشير النتائج إلى أن على الاقتصاد العراقي والخبراء الاقتصاديين واصحاب القرار في هذا الشأن ضرورة أن تستثمر الموارد الطبيعية الضخمة الممنوحة من الله، والموارد البشرية المؤمنة والفعالة، والقدرات العلمية، وتغيير الأساليب، والإصلاح والتحسين المستمر في البرامج المحلية. يمكن القول إن العراق ولما يمتلكه، فأنه قادر على تبني نهج الاقتصاد المقاوم في التجارة الخارجية في مجال السلع والخدمات، وهذا النموذج الامثل سوف يوفر للاقتصاد العراقي إمكانيات وفرصا غير مسبوقة لتأسيس التنمية الاقتصادية ومن ثم بلوغ الاقتصاد المقاوم الى تقليل من حدة التحديات الأخرى، وهذا ما يتم الحديث عنه في المباحث النظرية والجانب التحليلي للدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولا – المقدمة: يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم قطاعات الاقتصاد في أي دولة، وخاصة الصادرات غير النفطية المتمثلة بقطاع السلع والخدمات الأخرى، والتي سيكون لها تأثير إيجابي كبير على مختلف قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك العمالة والإنتاج وعائدات النقد الأجنبي، ويمكن أن تخلق قيمة مضافة عالية، لكن هناك العديد من الحواجز التي تحول دون تحقيق ذلك، ومعظمها الحواجز المؤسسية، المشاكل هيكلية وتحتاج إلى إعادة النظر فيها في معظم

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المجالات، وان نموذج التقدم الإسلامي الإيراني "كمستند أولي لجميع وثائق البرنامج ووجهات نظر وسياسات الدولة، يسعى إلى تقديم تعريف واضح للتقدم الأمثل كخطة شاملة" وجمهورية إيران الإسلامية تعد نموذجا لتحقيق هذا النوع من الاقتصاد، حيث ساعد في تحقيق اهدافه، هذا ما يتطلب إعداد أنشطة علمية طويلة المدى، وطبقا لحقيقة أنه يجب إجراء العديد من الأبحاث لتوضيح زوايا هذه الدراسة، وإن تحديد الشكل النموذجي للتجارة الخارجية للعراق وفق منظور الاقتصاد المقاوم ليس شيئا يمكن القيام به عن طريق الاقتصاد التقليدي، انما التوجه الى تفعيل وتنمية استراتيجيات الاقتصاد المقاوم وأهم الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتنفيذها، والقضايا المتعلقة بها.

ثانيا – مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة بظاهرة المنهج الاقتصادي الليبرالي ما بعد 2003 والذي ألزم الاقتصاد العراقي بإجراءات حرية التجارة الخارجية وهذا ما يرافقه تحديات تواجه اغلب المؤشرات الاقتصادية التي تمارسها الدول الاستعمارية الاخرى لاستغلال هذا الوضع إضافة الى خضوع الاقتصاد العراقي الى الهيمنة الاستكبارية المتمثلة بالثالوث المؤسسي، وهذه من الظواهر الاقتصادية العالمية المهمة، وفي عدد من التساؤلات المتعلقة بماهية الشكل النموذجي للتجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في العراق في مجال السلع والخدمات، فضلا عن تبيان مدى توفر إمكانيات بلوغ هذا الشكل النموذجي على بيئة الاقتصاد العراقي لمواجهة هذه التحديات.

ثالثاً – أسئلة الدراسة: السؤال الرئيسي: ماهو النمط الأمثل للدراسة التحليلية للتجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في العراق؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهو الإطار النظري للدراسة والمتمثل بالكليات والمفاهيم؟
- ماهي نظرية التجارة الخارجية المقاومة؟
- ماهو واقع التجارة الخارجية في العراق وفق مؤشرات الاقتصاد المقاوم؟
- ماهي استراتيجية الاقتصاد المقاوم في تطوير التجارة الخارجية للعراق؟

رابعا – فرضية الدراسة: يرتبط النمط الامثل للتجارة الخارجية وفق مبدأ الجهاد الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالاقتصاد المقاوم، وان هذا النموذج الامثل سوف يوفر للاقتصاد العراقي إمكانيات وفرصا غير مسبوقة لتأسيس التنمية الاقتصادية ومن ثم بلوغ الاقتصاد المقاوم وتقليل من حدة التحديات الأخرى.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

خامسا – أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعريف بالتجارة الخارجية، وتوصيف الاقتصاد المقاوم، وتبيان مدى توفر متطلبات وامكانيات وكل ما يتعلق به من اجرائيات للوصول الى النمط الأمثل لدراسة تحليل التجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في العراق، وتفعيل الاعتماد الذاتي للبلد من اجل ايجاد قاعدة مناسبة للدراسات اللاحقة في هذا المجال.

2- بيان مدى امكانيات هذا النمط الامثل في الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات الخارجية على قطاع التجارة الخارجية في العراق لما تواجهه من حريات مؤثرة ذات ابعاد استغلالية واضحة.

سادسا – أهمية الدراسة: اهمية الدراسة تمثلت بدور النمط الأمثل للدراسة التحليلية للتجارة الخارجية وفق المنظور المقاوم للاقتصاد العراقي، والذي يكون مبني على اسس وقواعد جهادية وذات احكام ومبادئ القيم والاخلاق الاسلامية التي من شأنها القيام بعدة امور منها:

1- المساعدة على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، مما يؤدي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان الكرة الأرضية وخصوصا الدول الإسلامية واعانة الدول الفقيرة منها،

2- وتعمل على نقل التطور التقني الحاصل في دولة إلى دولة أخرى مقابل أجور معينة في بعض الأحيان، وتشجيع الاعتماد الذاتي على الاقتصاد العراقي.

3- تشجيع الصادرات غي النفطية، السلعية والخدمية للتخلص من أحادية الجانب والوضع الريعي للاقتصاد العراقي ولما يعانيه في حال انتقال الحاجة الى غير النفط.

سابعا- الدراسات السابقة: مع الأخذ في الحسبان أنه تم إجراء العديد من الدراسات في مجال التجارة الخارجية بشكل عام، والقليل في مجال الاقتصاد المقاوم وتنويع الصادرات وتشجيعها، والدراسات المشابهة الاخرى، تم فحص ملخص لها في هذا القسم.

1- دراسة مراد سيف الله، علي أكبر حافظيه، 1392-2013: استراتيجيات التجارة الدولية لاقتصاد المقاومة لجمهورية إيران الإسلامية.

تشير النتائج إلى أن جمهورية إيران الإسلامية يجب أن تستخدم الموارد الطبيعية الضخمة الممنوحة من الله، والموارد البشرية المؤمنة والفعالة، والقدرات العلمية، وإقامة الاقتصاد غير الرسمي، وتغيير الأساليب، والإصلاح والتحسين المستمر في البرامج المحلية، فضلا عن تحسين الكفاءة والتنقل والاتجاه المستمر للدبلوماسية والمشاركة النشطة في المعاهدات والقواعد

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الإقليمية والعالمية، وتحديد أسواق جديدة (السلع–المكانية)، والتفاعل مع الاقتصاد الدولي في إطار مبادئ الحكمة والكرامة والنفعية واستعمال قدرة العبور وفرصة الوصول المباشر إلى الممرات المائية المفتوحة في البعد الخارجي؛ لتحقيق هدف النمو والازدهار والتعامل مع التهديدات الخارجية ونقاط الضعف الداخلية.

2– دراسة لجلاج، صادق زوير، 2012: واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003– 2012).

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع قطاع التجارة الخارجية في العراق، وتبيان هيكل الصادرات والواردات، ومدى تركزها في بعض السلع أو على بعض البلدان، فضلا عن دارسة الميزان التجاري. وعلى وفق ذلك يتم تحديد حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي. وتؤكد الصورة الراهنة للميزان التجاري من دون النفط، انه لم يكن أمام الدولة في هذه المرحلة الا التوجه نحو الاعتماد على ايرادات النفط؛ لزيادة معدلات النمو الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لصالح قطاعات الإنتاج الأخرى، فضلا عن تمويل مشاريع البنى التحتية وإعادة تأهيلها إلى جانب السعي الحثيث لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، والعمل على توسيع الطاقات الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساس في الدخل القومي.

3– **Smarzynska, Beata K. (2001). Does Relative Location Matter for Bilateral Trade Flows? An Extension of the Gravity Model.**

" هل الموقع النسبي مهم لتدفقات التجارة الثنائية؟ امتداد لنموذج الجاذبية ".

في هذه الدراسة التي قام بها البنك الدولي تم التطرق الى اختبار طريقة جديدة لتوصيف موقع اثنين من الشركاء التجاريين بالمقارنة مع مجموعة من البلدان الاخرى في وسط اوربا وشرقها، هذه الطريقة الجديدة وضعت كأساس لمفهوم نموذج الجاذبية الرئيس، وخلصت الدراسة الى ان البلدين المتجاورين إذا كانا بعيدين جغرافيا عن الشركاء التجاريين فانهما تميلان الى زيادة الاعتماد على التجارة الاقليمية في تدفقات التجارة الدولية.

ثامنا– رأي الباحث حول الدراسات السابقة والدراسة الحالية: من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث أن الدراسات السابقة تجمع على أهمية التجارة الخارجية كوسيلة من وسائل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتطوير وزيادة رفاهية البلدان على الرغم مما تعانيه من سياسات استعمارية واساليب استغلالية تمارسها الدول المتقدمة والاستعمارية العظمى فضلا عن سياسات منظمة التجارة العالمية وما تمارسه من اجراءات غير شرعية وخبيثة للسيطرة على الدول؛ لذا فإن **الباحث** يرى أن هناك حاجة ماسة لأغلب الدول الاسلامية وغيرها بالتوجه لاتخاذ

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

معايير الاقتصاد المقاوم لبناء النموذج الامثل للتجارة الخارجية بشكل خاص وتطوير الاقتصاد على الهيكل الجهادي والمقاوم للتحديات الخارجية بشكل عام، والمرتبط بالاقتصاد الاسلامي لمواجهة السياسات الاستعمارية والتحديات الخارجية الأخرى، لان الاقتصاد المقاوم لا يحتاج الى ضخ النقد من الخارج نظرا لاكتفائه الذاتي في تنظيمه واعتداله وقراره وثباته بنفسه متكلا على قوانينه ومنابعه الطبيعية الداخلية، على علمائه وثقافته الوطنية، والاقتصاد العراقي غني بالكثير من الموارد والامكانات التي تؤهل استقرار سياسات الاقتصاد المقاوم وتفعيلها والقوة الجهادية الكافية لتبني اقتصاد ذاتي ومتماسك ضد أية هيمنة اقتصادية أخرى. وهذه الدراسة ستكون بارزة لتجربتها الفريدة والاولى في الاقتصاد العراقي، كما سنشير في دراستنا الحالية والتي اتخذت أسلوب المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح الدراسة الى اهم ما يميزها.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية المقاومة

التجارة الخارجية قديمة النشأة، مع استقرار الانسان وتوقفه عن التنقل والتعرف على الزراعة وتربية الحيوانات والانتقال من مرحلة الوحشية إلى مرحلة البربرية، أصبحت الزراعة تشكل عامل استقرار للجماعات البشرية وظهرت القرى بعد ذلك ومعها ظهرت عمليات تبادل السلع، وبهذا أخذت التجارة الخارجية دورها الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي في مختلف الدول وتطورت مع تطور الانسان نفسه لكونه لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الآخرين ولابد له من التعاون مع الغير من أجل اشباع حاجاته ورغباته، وكان لدور التجارة الخارجية في اقتصادات الدول المختلفة تاريخيا وفكريا، وتعددت ملامح واتجاهات كل منها بمرور الزمن فكانت التجارة الخارجية القوة المحركة للنمو التي أسهمت في التطور والازدهار لبعض الدول في حين للبعض الآخر كانت وسيلة للاستغلال والسلب والنهب وسوق لتصريف ما فاض من منتوجات الغير، وبرزت أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي ومن واقعها الذي تميز بقصور جهازها الانتاجي في تلبية حاجات المجتمع من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة اللازمة للعملية التنموية فإنها سوف تبنى على واقع الاقتصاد الذاتي والتخلص من القوى الاستكبارية والهيمنة الاقتصادية وفق سياسات واستراتيجيات نظرية الاقتصاد المقاوم.

اولا: ماهية الاقتصاد المقاوم [1]: تعريف الاقتصاد المقاوم وما يعتبر فيه من الخصوصيات، من المهم في المقام تعريف الاقتصاد المقاوم؛ لأنه موضوع مهم، وهذا العنوان المراد منه الاقتصاد

1 – المازندراني، الفقيه والمحقق علي أكبر السيفي: 2018، الاقتصاد المقاوم، معهد الاجتهاد الفعال، ط1، مجلد1، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ص20–22.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الثابت الراسخ في الاعتدال الذي لا يميل إلى إفراط ولا تفريط، ولا يتغير ولا يتبدل، بل له قرار وثبات في اعتداله بحيث لا يزول اعتداله وثباته بالحوادث والعوامل الطارئة. يتراءاه في كلمات الباحثين في المقام تعريفان للاقتصاد المقاوم: **أحدهما:** اقتصاد يبتني على أصول وقواعد وقوانين اقتصادية تطبيقية، ويتكل على منابع وثروات طبيعية وافرة، ويستمد من العلماء بالقوانين الاقتصادية وأشخاص مجربين مدبرين من الوطنيين في إدارة الأمور الاقتصادية بحيث يكون مستقل غير محتاج إلى ضخ النقد من الدول الخارجية ولا يتزعزع ولا يفشل ولا يتوقف تحت شرائط الضغوط والتحولات، **وثانيهما:** الاتجاه الاقتصادي في مواقع الضغط وشرائط الأزمة، وذلك بتنظيم قوانين تطبيقية واتجاه اقتصادي مناسب وتدابير خاصة تمنع وتصون من التزعزع والتزلزل، تعطي الثبات والقرار والدوام في جهة الرشد والازدهار الاقتصادي في خصوص هذه المواقع، لكن الأنسب هو التعريف الأول؛ لأنه المناسب إلى الذهن من توصيف طبيعي للاقتصاد بهذا الوصف؛ يعني اقتصاد مبني على ما يوجب استحكامه واستقامته وصيانته من التزعزع ودوامه في نموه وازدهاره.

ثانيا: اهمية الاقتصاد المقاوم في الاسلام وأبرز أهدافه[1]: أول ما ينبغي الالتفات إليه أن الاقتصاد المقاوم بنفسه مطلوبا في الاسلام من الجهة بماله من الجهة الاقتصادية الصرفة ليس مطلوبا في مكتب الاسلام، ولا مكانة له من منظر الآيات القرآنية ونصوص أهل البيت طي المحض هذه الجهة، بل إنما هو مطلوب ومرغوب في إطار تحقق الكمال المعنوي وفي مسير الوصول إلى هدف الخلقة، من العبودية، والقرب إلى الحق والسعادة الخالدة والقيم الاسلامية والانسانية. وعلى هذا الأساس يستهدف الاقتصاد المقاوم في شريعة الاسلام ومذهب الامامية أهدافا عالية هي في الحقيقة السبل الالهية المنتهية إلى صراط الله المستقيم الموصل إلى السعادة الخالدة والكمالات المعنوية والمنازل الروحانية التي هي الهدف من خلقة البشر.

1- الكمال المعنوي الروحاني والسعادة الأخروية الخالدة: من الأسئلة المهمة التي تطرح اليوم في مبحث رسالة الأنبياء والهدف من تشريع الدين الإلهي، أن رسالة الأنبياء هل هي هداية البشر وإرشاده إلى منهج المعاش الأحسن واستحصال المنابع والمعادن الطبيعية وتنظيم أمور المعاش المادي وحده في مختلف مجالاته الفردية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مع النظر عن الهدف الأخروي والكمال المعنوي والسعادة الأبدية الخالدة، ولا شك في أن رسالة الأنبياء التي هي الهدف من بعثتهم ومن تشريع الأديان الإلهية، وفي رأسها شريعة الاسلام إنما هي

1 - المازندراني، مصدر سابق، ص 71-80.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

هداية البشر نحو غرض خلقته، و هو الكمال المعنوي والارتقاء الروحاني، والقرب إلى الحق ونيل السعادة الأخروية الخالدة[1].

2- تزكية النفوس وتطهيرها من الرذائل: ومن أهم الأهداف التي يستهدفها الاقتصاد المقاوم في الاسلام تزكية النفوس وتطهيرها من الرذائل الأخلاقية والصفات الحيوانية، كما قال تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)، التوبة: ١٠٣، وفي آيات كثيرة وصف الله تعالى المؤمنين المبشرين بالجنة والثواب الأخروي بأنهم يجاهدون في سبيل الله بأموالهم، بل قدم الجهاد بالأموال على الجهاد بالأنفس بقوله: «يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم»، وهذا التقديم يشعر بأن دور بذل المال أكبر في فلاح البشر من بذل النفس، وإن يحتمل أن المقصود كونه مقدمة للوصول إلى درجة بذل النفس[2].

وأما طرق إصلاح النفس وتطهيرها هي الطرق التي قررها الشارع بالهداية التشريعية، والجامع لها الاجتناب عن المعاصي والاتيان بالواجبات والفرائض الإلهية[3].

3- الإنقاذ والتخلص من القيود بعبادة الله: من الأهداف الأساسية التي تكون في رأس رسالات أنبياء الله إنما هي الإنقاذ والتخلص من القيود النفسانية والشيطانية والنجاة من قيود الطواغيت وعبادة الشيطان والدعوة إلى طاعة الله وعبادته، وقطع أي تعلق بالدول الكافرة، كما قال تعالى: (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) النساء: 141، أي لن يكتب الله تعالى في دفتر تشريعه حكما يوجب العمل به سلطة الكفار على المسلمين.

4- الحرية الاقتصادية المطلوبة في الإسلام: قد يتوهم أن مقتضى المالكية الفردية في الاقتصاد الاسلامي حرية الانسان في التصرف في أمواله كيف شاء، لكنه توهم باطل، وذلك لأنه ليست الحرية في مكاتب الأنبياء ورسالاتهم بمعنى الإباحية والخلاعة وعدم المبالاة بالقيم الانسانية والعقلانية، بل إنما هي مطلوبة ومرغوبة في رسالات الأنبياء إذا كانت في جادة الصلاح والاصلاح، دون الفساد والافساد، كما قال تعالى نقلا عن شعيب: (وإن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) هود: 88، وقال تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) الأعراف: 56، وذلك أن أمام البشر طريقان أحدهما: طريق الفساد والافساد، والآخر: طريق الصلاح والإصلاح[4].

---

1 - معلمي، سيد مهدي: 2012، نفس المصدر، ص 16.

2 - سيد رضا حسيني: 2013، مبادئ اقتصاديات المقاومة وأسسها من منظور الآيات والأحاديث، الهيئة العلمية للحوزة والجامعة، مجلة الدفاع الاقتصادي، العدد 6، ص9-11.

3 - الشيخ محمد شمس الدين: 2014، السنن التاريخية في القرآن، للسيد الشهيد محمد باقر الصدر، مؤسسة التاريخ العربي، ص 85.

4 - الموسوي، د. محسن باقر: 2002، كتاب الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، ص30.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ثالثا: التجارة الخارجية من منظور الاقتصاد المقاوم: استنادا لما سبق وطرح حول مفهوم التجارة الخارجية، يمكن الان معرفة مفهوم او نظرية التجارة الخارجية المقاومة والتي تعتبر المحور الرئيسي في مشروع دراستنا الحالية والتي سنسلط الضوء عليها عبر اهم السياسات العامة لاقتصاد المقاومة في نمو التجارة الخارجية المقاومة وهذا بهدف ضمان النمو الديناميكي وتحسين مؤشرات المقاومة الاقتصادية وتحقيق أهداف وثيقة للاقتصاد العراقي، يتم التواصل مع السياسات العامة للاقتصاد المقاوم بنهج جهادي، مرن، انتهازي، منتج، داخلي، تقدمي ومنفتح[1]:

1- توفير الظروف وتفعيل كافة التسهيلات والموارد المالية ورؤوس الأموال البشرية والعلمية بالدولة من أجل تطوير ريادة الأعمال وتعظيم مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية من خلال تسهيل وتشجيع التعاون الجماعي والتأكيد على تعزيز الدخل ودور الطبقات المنخفضة والمتوسطة الدخل.

2- قيادة الاقتصاد المعرفي وتنفيذ الخطة العلمية الشاملة للدولة وتنظيم نظام الابتكار الوطني من أجل تحسين مكانة الدولة العالمية وزيادة حصة إنتاج وتصدير المنتجات والخدمات المعرفية وتحقيق المرتبة الأولى في الاقتصاد القائم على المعرفة في المنطقة.

3- التركيز على نمو الإنتاجية في الاقتصاد من خلال تعزيز عوامل الإنتاج، وتمكين القوى العاملة، وتقوية القدرة التنافسية للاقتصاد، وخلق منبر للمنافسة بين المناطق والمحافظات، واستخدام القدرات والإمكانيات المختلفة في جغرافية مزايا مناطق الدولة.

4- المساهمة العادلة للعوامل في سلسلة الإنتاج إلى الاستهلاك بما يتناسب مع دورها في خلق القيمة، لا سيما من خلال زيادة نصيب رأس المال البشري من خلال تعزيز التعليم والمهارات والإبداع وريادة الأعمال والخبرة.

5- ضمان الأمن الغذائي ومعالجته وإنشاء احتياطيات استراتيجية مع التركيز على زيادة كمية ونوعية الإنتاج (المواد الخام والسلع).

6- دعم شامل لتصدير السلع والخدمات بما يتناسب مع القيمة المضافة وبسعر صرف إيجابي صاف من خلال[2]:

* تسهيل اللوائح وتوسيع الحوافز اللازمة. * التوسع في خدمات التجارة الخارجية والعبور والبنية التحتية المطلوبة. * تشجيع الاستثمار الأجنبي للصادرات. * تخطيط الإنتاج الوطني بما

1 – علي أكبر حافظية وآخرون: 2017، استراتيجيات التجارة الدولية لاقتصاد المقاومة لجمهورية إيران الإسلامية 2017، دراسات استراتيجية فصلية ربع سنوية، 20 سنة، القضية 75، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم، ص 12.

2 – مُحَمَّدي، حسين وبهزاد فكاري: 2015، اثار البنية التحتية المؤسسية ومتغيرات الاقتصاد الكلي على تنوع الصادرات الايرانية، المجلة الفصلية للسياسات الاستراتيجية والكلية، مجلد 3، عدد 11، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم، ص80.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يتناسب مع احتياجات التصدير، وتشكيل أسواق جديدة، وتنويع الروابط الاقتصادية مع الدول، وخاصة مع دول المنطقة.

* استخدام آلية صرف خالصة لتسهيل التبادلات إذا لزم الأمر. * ترسيخ استقرار الإجراءات والأنظمة الخاصة بالصادرات بهدف التوسع المستدام لحصة العراق في الأسواق المستهدفة.

7- زيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من النفط والغاز للدولة للتأثير على سوق النفط والغاز العالمي والتأكيد على الحفاظ على قدرات إنتاج النفط والغاز وتطويرها، خاصة في المجالات المشتركة[1].

المبحث الثالث: واقع التجارة الخارجية وفق مؤشرات الاقتصاد المقاوم في العراق

أولا-واقع التجارة الخارجية للعراق: يمتلك الاقتصاد العراقي قاعدة متنوعة وغنية من الموارد الطبيعية إلا أنه يعتمد بشكل مباشر على النفط الخام، إذ أن مجموع ما يمتلكه من احتياطيات النفط الخام بحسب التقديرات العالمية الموكدة يصل إلى (141) مليار برميل، ولهذا فإن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد من أجل تمويل الأنشطة الحكومية والموازنة العامة، إن الاستمرار في الاعتماد على القطاع النفطي دون غيره من القطاعات الأخرى مثل الزراعة أو التجارة أو الصناعة وعدم مساهمتها في رفد الموازنة العامة بالموارد اللازمة يؤدي إلى جعل الاقتصاد العراقي غير مستقر وعرضة للأزمات المالية، الأمر الذي يوكد حاجة الاقتصاد العراقي إلى التنويع في تجارته الداخلية والخارجية من أجل دعم الاقتصاد العراقي، ويعد الميزان التجاري من المؤشرات المهمة لقياس مستوى التجارة الخارجية لاقتصاد الدولة ومن الواضح أن الميزان التجاري هو محصلة نهائية لحركة الصادرات والاستيرادات العامة فأي اختلال في أحدهما يوثر على الجانب الآخر، وهذا ما يودي إلى حدوث عجز مالي في وضع الموازنة العامة للدولة[2].

1 - مهدي قائمي أصل وآخرون: 2017، دراسة العلاقة بين سببية تقلبات الدخل النفطي والركود التضخمي في إيران: تأملات في التفاؤل والتطور الداخلي في نموذج اقتصاد المقاومة، دراسات الباسيج الاستراتيجية الفصلية، السنة 20، العدد 75، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم، ص 9.

2 - الزبيدي، صباح مهدي: 2020، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري "العجز المزدوج" العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة واسط- كلية الإدارة والاقتصاد، ص 80.

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

الجدول رقم (1) الميزان التجاري العراقي (السلع والخدمات) بعد عام 2003 (القيمة مليون دينار)

السنوات/الميزان التجاري	الصادرات بدون النفط	إجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري[1]	التغيرات بسبب حجم التجارة[2]
2003	95468.6	1804323.3	(-1738854,7)	----------
2004	331550	4362931.6	(-4031381,6)	(-2292526,9)
2005	189476.5	29383.2	160093,3	4191474,9
2006	1649680.1	27481.3	1622198,8	1462105,5
2007	2091174.4	21060.7	2070113,7	447914,9
2008	2073220.7	36295.9	2036924,8	(-33188,9)
2009	611.3	1548298.1	(-1547686,8)	(-3584611,6)
2010	1888.2	51380.9	(-49492,7)	1498194,1
2011	884.6	55929.4	(-55044,8)	(-5552,1)
2012	15069.9	22363.9	(-7294)	47750,8
2013	32760	33289.4	(-529,4)	6764,6
2014	19788	37930.7	(-18142,7)	(-17613,3)
2015	2084.8	33188.2	(-31103,4)	(-12960,7)
2016	656.4	5013.4	(-4357)	26746,4
2017	696.3	7823.3	(-7127)	(-2770)
2018	8559.6	8811.6	(-252)	6875
2019	9165.8	8722.3	443,5	695,5
2020	7943.2	8548.5	(-605,3)	(-1048,8)

المصدر: النشرة الإحصائية السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات 2003-2020، صفحات متفرقة، بغداد . العراق.

ثانيا- واقع مؤشرات التجارة الخارجية المقاومة في العراق: تعد التجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي إذ تمثل شريان الحياة بالنسبة له، إذ يعتمد العراق على عوائد الصادرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وكذلك لتمويل استيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة، وقد تناول هذا المبحث تحليل واقع مؤشرات التجارة الخارجية المقاومة وقد تناول محاور عدة منها: تحليل مؤشرات الميزان التجاري في العراق بعد عام 2003، وكذلك تحليل مؤشر العجز والفائض في الميزان التجاري، وتحليل العجز المرتبط بين الميزان التجاري والموازنة العامة، بعدها تحليل مؤشرات الاقتصاد المقاوم في التجارة الخارجية ومن ثم التطرق إلى نبذه مختصرة عن تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران عن الاقتصاد المقاوم. وان العراق كبلد نامي

1 – تم استخراج الميزان التجاري عن طريق (الصادرات – الاستيرادات).

2 – تم استخراج التغييرات بسبب حجم التجارة عن طريق (الثاني – الأول) لعمود الميزان التجاري.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يمتلك كثيرا من الموارد والثروات الاقتصادية التي تؤهله لتطبيق مؤشرات الاقتصاد المقاوم وتكوين اقتصاد فعال وقوي قادر على بناء أسس ذاتية وقدرة محلية لمواجهة عقبات الدول الاستكبارية والهيمنة الاقتصادية، على عكس كثير من الدول النامية التي لا تمتلك سوى كمية محدودة من الموارد التي لو استعمالها في إحدى السياسات الاقتصادية يصعب عليها استعمالها في الاخرى.

1- تفعيل الاقتصاد المقاوم في الاقتصاد العراقي[1]: اقتصاديات المقاومة تعني تحديد مناطق الضغط ثم محاولة السيطرة عليها وتحييدها، ومن الناحية المثالية تحويل هذه الضغوط إلى فرص هي بالتأكيد اعتقاد عام ومشاركة وتطبيق إدارة رشيدة وحكيمة، وشرط مسبق ومتطلب من هذه القضية يكون، الاقتصاد المرن يتعلق: بتقليل التبعيات، والتأكيد على فوائد الإنتاج المحلي، والسعي إلى الاعتماد على الذات[2].

2- قواعد القيمة والأهداف الاقتصادية الأساسية في الإسلام: لقد أسس النظام الاقتصادي الحاكم في العالم الحالي، القائم على التفسير الخاص لله والعالم والإنسان والمجتمع، أسسه وإنسانيته المتطرفة (وقد رسخت النزعة الإنسانية كمبدأ الاستدامة في الأنشطة الاقتصادية جميعاً، وصممت نظاماً اقتصادياً قائما على الإيمان بهذه التعاليم ونفذته. تتشكل الأنماط السلوكية في مجال النشاط الاقتصادي الناشئة عن الحقوق الاقتصادية من المبادئ والقواعد الأساس لنظامها الاقتصادي، وتلك المبادئ والقواعد الأساس بناء على وجهة نظر محددة [3].

3- تفعيل اسس الأقتصاد المقاوم في التجارة الخارجية: الاقتصاد المقاوم، هو إحدى النظريات الجديدة التي طرحها مرشد الثورة الاسلامية آية الله السيد علي الخامنئي كحل من الحلول الناجحة للمشاكل الاقتصادية العويصة التي يتخبط فيها اقتصاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويعد النمو والتقدم الاقتصادي وامتلاك اقتصاد قوي من الدعامات الرئيسة لأية دولة تسعى إلى لعب دور محوري على الساحة الإقليمية والدولية، فالقوة والنفوذ الاقتصاديين اليوم يعدان من الآليات الحاسمة والوسائل الضرورية لترويج ثقافة بلد معين ونشر معتقداته وبسط سيطرته ونفوذه؛ لأن العديد من البرامج والاستراتيجيات الثقافية تحتاج إلى تمويلات مناسبة ولابد لمثل هذه التمويلات من اقتصاد قوي وصلب، لذلك تعد نظرية اقتصاد المقاومة في التجارة الخارجية العراقية بشكل خاص، والاقتصاد العراقي بشكل عام، من الحلول الناجحة للمشكلات الراهنة

1 - الله مراد سيف، علي أكبر حافظية، دراسات الباسيج الاستراتيجية الفصلية، المجلد 16، العدد 60، خريف 2013، ترجمه للعربية: حمزة حسنين الحكيم، ص2-13.

2 - خوش جهره، مُحَمَّد (2012)، موقع تابناك نقلا عن صحيفة خراسان، 30 أغسطس، ترجمه للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

3 - اليوسفي، أحمد علي (2007)؛ نظام الاقتصاد علوي، طهران، معهد النشر للثقافة الإسلامية وبحوث الفكر، ترجمه للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وكذلك من أساسيات بناء صرح اقتصادي قوي مستقبليا، لذلك سنسعى في هذا المطلب إلى تسليط الضوء على هذه النظرية وتحليل مرتكزاتها استنادا على كلمة القائد العام للثورة الإسلامية[1].

4- تحديد السياسات التجارية التي تؤهل الاقتصاد المقاوم في العراق: تعمل السياسة التجارية في الاقتصاد المقاوم على توحيد الأنظمة والسياسات الاقتصادية والتجارية، وكذلك التشريعات من خلال أنظمة قانونية تتفق مع معطيات منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية كوحدة اقتصادية واحدة، كما تلعب السياسة التجارية في الاقتصاد المقاوم دوراً مهماً في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية وفقا للتوجه العالمي في إقامة التكتلات الدولية فضلا عن تنشيط الدول للتبادل التجاري والاستثماري وتوسيع الصادرات وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق العالمية، والعمل على تشجيع المنتجات الوطنية، وحماية الأسواق المحلية وتفعيل دور القطاع الخاص لتنمية وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية وتنمية القوى البشرية والقدرات الفنية ونقل التقنية وتوطينها ودعم الصادرات، مع الأخذ بالحسبان توسيع نشاط اتحاد الغرف التجارية والصناعية مع نظيراتها في الدول والمنظمات والمجموعات الاقتصادية والدولية بما يتفق مع متطلبات سياسات الاقتصاد المقاوم وبما يجنب إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني[2].

أولا- سياسات الحماية: ينهج بعض الاقتصاديين أسلوبا يدعم فيه سياسات الحماية التجارية، ولهم مبرراتهم في ذلك فهم يرون في الحماية مجموعة الإجراءات والتدابير اللازمة التي تتخذها الحكومة والتي تقوم على تفضيل النشاطات التجارية المحلية على حساب المنافسة الأجنبية [3].

ثانيا- سياسات مرونة التجارة: على الرغم من المبررات التي نادى بها أنصار حماية التجارة، فقد بدأت العديد من الدول ولأسباب عديدة بتخفيف القيود عن التجارة الدولية والتحول بشكل تدريجي إلى مرونة التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، ولاسيما بعد ظهور منظمة التجارة العالمية، والانفتاح الاقتصادي الكبير في ظل مفهوم العولمة.

1 - أحمد موسى: 2015، نظرية اقتصاد المقاومة ومرتكزاتها عند مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية، الرابط - https://www.hespress.com .

2 - داخل جواد، السياسة التجارية في العراق، الرابط الآتي: http //albayyna-new.com.

3 - بسمة كزار حسان، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 22-24.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الرابع: استراتيجية الاقتصاد المقاوم في تطوير التجارة الخارجية للعراق

يتطلب التفاعل البناء والفعال للاقتصاد العراقي مع العالم في مواجهة التحديات عملية استغلال أمثل للموارد، وبهذه الطريقة في حركة دائمة وتطورية، يتم توفير قواعد مناسبة لإحداث تغيير داخل النظام، ونقطة البداية في هذه العملية هي الاهتمام بالقدرة في التغلب على التحديات في إطار القواعد والمعايير العالمية من ناحية، وكذلك المبادئ والقيم الأساس من ناحية أخرى، ستكول أولها دراسة التحديات والفرص لموارد وامكانيات الاقتصاد العراقي فيما بعد.

أولا- دراسة تطبيقية لتصحيح مسار الاقتصاد العراقي[1]: تعد التجارة الخارجية والتفاعل الاقتصادي العراقي مع العالم من ضرورات الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي، وهذه واحدة من القضايا الرئيسة التي تم النظر لها على أنها أساس التبادل التجاري، وتم التطرق الى جوانب مختلفة منها لتمهيد التفاعل مع العالم من خلال وضع بعض المتطلبات الآتية[2]:

1- تمهيد التجارة مع العالم، وتوحيد آليات التعريفات.

2- استعمال الأسواق العالمية، التواصل مع المنظمات التجارية دولية.

3- التعاون الإقليمي في تشكيل مناطق التجارة الحرة، وتشكيل منطقة تجارية تفضيلية مع بعض الدول العربية وبعض الدول الأجنبية المتمثلة بتركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أولا- نموذج تحليل سوات: هذا النموذج موجود منذ أكثر من ستة عقود منذ ظهور الإدارة الاستراتيجية وفصلها كمجال للدراسة في الإدارة التقليدية في هذا الوقت.

1- استراتيجيات SO (استراتيجيات عدوانية): تستند هذه الاستراتيجية إلى استعمال القدرات ونقاط القوة للاستفادة من الفرص الحالية.

2- استراتيجيات WO (الاستراتيجيات المحافظة): تعتمد هذه الاستراتيجية على تقليل أو إزالة نقاط الضعف باستعمال الفرص التي تم إنشاؤها.

3- استراتيجيات ST (استراتيجيات تنافسية): تستخدم هذه الاستراتيجية نقاط القوة الموجودة لمنع التهديدات.

4- استراتيجيات WT (استراتيجيات الدفاع): في هذه الاستراتيجية، يجب تصحيح نقاط الضعف الداخلية عن طريق تجنب التهديدات الخارجية، وهي واحدة من أفضل الأدوات لاختيار استراتيجية من استراتيجيات متعددة هي استعمال مصفوفة التخطيط الاستراتيجي الكمي، وتحدد هذه المصفوفة أولوية الاستراتيجيات على أساس جاذبية الاستراتيجيات.

---

1 – الله مراد سيف، علي أكبر حافظية، مصدر سابق، ص 8-13.

2 – خادمي، سيد موسوي (2008)، التحقيق والتعرف على تهديدات الاقتصاد الوطني وتقديم نموذج التقييم، رسالة الدكتوراه، ترجمه للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ثانيا- التدابير الاساس للنموذج: يتم هذا من خلال فحص البيئة الداخلية والخارجية والتعرف على نقاط الضعف والقوة الداخلية والتهديدات والفرص الخارجية وتقويم هذه القدرات والتحديات مع أسس القيمة والأهداف، والقيام بالعمل حسب الخطوات والتدابير الآتية[1]:

1- دراسة القواعد الرئيسة، واختيار الأهداف الأساسية للنظام الاقتصادي للعراق.

2- مراجعة الأسس النظرية والتجريبية، واختيار العناصر الفعالة في التجارة الخارجية.

3- تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على التجارة الخارجية.

4- تقويم عوامل البيئة الداخلية للتفاعل الاقتصادي والتجارة الخارجية للعراق وتحديد نقاط ضعفه وقوته وكثافته.

5- تقويم العوامل البيئية الخارجية والتفاعل الاقتصادي للعراق وتحديد التهديدات والفرص وشدتها.

6- تقويم وزن العوامل البيئية الداخلية من خلال قياس تأثيرها الإيجابي أو السلبي على الأهداف الرئيسة.

7- تقويم وزن العوامل البيئية الخارجية من خلال قياس تأثيرها الإيجابي أو السلبي على الأهداف الرئيسة لتشكيل مصفوفة سوات.

8- صياغة استراتيجيات التجارة الخارجية للعراق مع العالم، وقياس الجذب على أساس الجدوى والمقبولية.

9- تحديد الاستراتيجيات النهائية لقدرات وتحديات البيئة الخارجية.

أظهرت نتائج التحليل السابق للبيئة الداخلية والخارجية للاقتصاد العراقي الى مدى الحاجة لاعتماد استراتيجية واضحة تهدف لتصحيح مسار الاقتصاد العراقي، على ضوء ذلك سنقوم بإعداد مصفوفة SWOT لغرض اختيار الاستراتيجية التي تتلائم مع الواقع الاقتصادي وكالآتي.

1 - سيف الله مراد، علي أكبر حافظية، مصدر سابق، ص11.

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

الشكل رقم (1) مصفوفة SWOT للواقع الاقتصادي في العراق

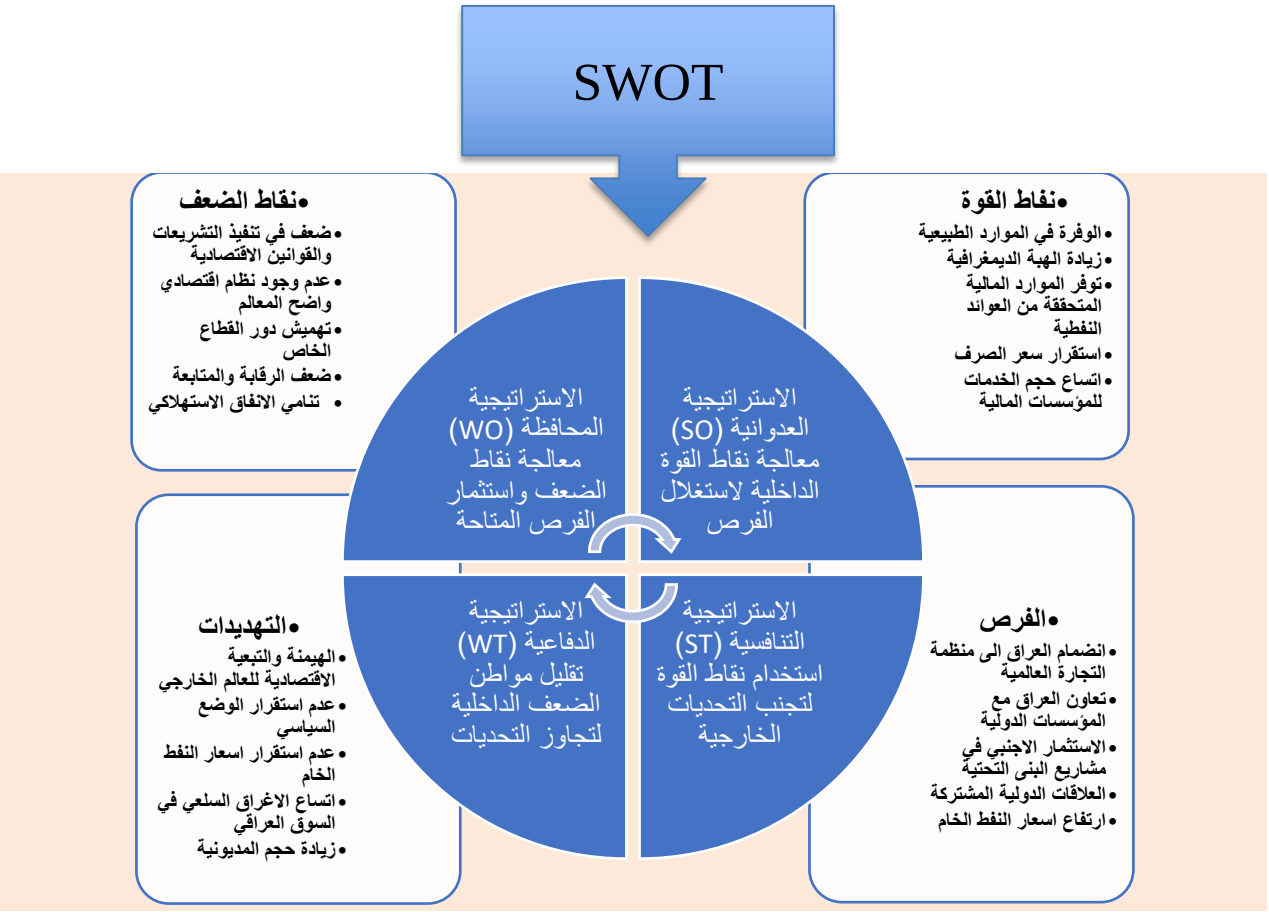

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المصدر.

ثانيا المسار الاستراتيجي للتصحيح وفق نموذج تحليل سوات[1]:الشكل (1) المشار اليه سابقاً في المطلب الثاني، يضعنا أمام أربع بدائل محتملة (الإستراتيجية العدوانية، الإستراتيجية التنافسية، الإستراتيجية الدفاعية، الاستراتيجية المحافظة) المستخرجة من نتائج تقويم مصفوفة (سوات)، وبهدف تصحيح المسار الاستراتيجي في بنية الإقتصاد العراقي يتطلب من صانع القرار تحديد الخط الإستراتيجي الأفضل ضمن البدائل الإستراتيجية المتاحة، وينطلق من رؤية مفادها (التطلع إلى إقتصاد متنوع لغرض الوصول إلى الرفاهية الإقتصادية)، ومن هدف استراتيجي قائم على تقليص الإتكال على قطاع النفط في الإقتصاد وتحقيق التغيير الهيكلي بهدف تحقيق التصحيح المنشود الذي ينادي به صلب الاقتصاد المقاوم، وبعد أن تم الاعتماد على قوائم الفحص المدرجة والذي يمثل قائمة استبيان الخبراء، والجداول (1، 2، 3، 4) لعينة

1 – SWOT

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

البحث المكونة من (40) شخص واستخراج النسبة المئوية للتأثير النسبي للأحتمالات المصفوفية (O*S) % و(T*S) % و(O*W) % و(T*W) % تكونت لدينا المصفوفة الآتية :

البيئة الداخلية / البيئة الخارجية	القوة	الضعف
الفرص	استراتيجية العدوانية (49.1%)	استراتيجية المحافظة (61.9%)
التهديدات	استراتيجية التنافسية (41.1%)	استراتيجية الدفاعية (50.9%)

الشكل رقم (2) المصفوفة الاستراتيجية، المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قوائم الفحص في الجداول (2و3و4و5).

نجد من نتائج المصفوفة للشكل رقم (2) أن المسار الإستراتيجي الأنسب لتصحيح المسار الاقتصادي هو انتهاج (الإستراتيجية المحافظة) إذ حصلت على النسبة الأعلى وهي (61 %) وهذه الإستراتيجية تعطينا دلائل ونتائج فعالة نتيجة لما يعانيه الإقتصاد المحلي من انكماش اقتصادي، يستلزم من صاحب القرار تحويل ما يمتلكه الإقتصاد العراقي من مكامن الضعف في البنية الاقتصادية إلى نقاط قوة عن طريق الاستفادة من الفرص المتاحة في المحيط الخارجي سواء أقليميا أو دوليا للنهوض بالإقتصاد.

الجدول رقم (2) قائمة الفحص لنقاط القوة

ت	نقاط القوة	الأهمية (1-10%)	التأثير (1-10%)	الاهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الوفرة في الموارد الطبيعية	8	8	0.26	1.68
2	الهبة الديمغرافية في الاقتصاد العراقي	7	6	0.21	1.26
3	توفر الموارد المالية المتحققة من العوائد النفطية	9	8	0.21	1.68
4	استقرار سعر صرف العملة	5	4	0.15	1.60
5	زيادة حجم الخدمات للمؤسسات المالية	4	4	0.15	1.60
	المجموع	33	30	1.81	7.82

الجدول رقم (3) قائمة الفحص لنقاط الضعف

ت	نقاط الضعف	الأهمية (1-10%)	التأثير (1-10%)	الاهمية النسبية	التأثير النسبي
1	الضعف في تنفيذ التشريعات والقوانين الاقتصادية	9	6	0.19	1.33
2	عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم	8	7	0.20	1.33
3	تهميش دور القطاع الخاص	8	8	0.21	1.68
4	ضعف الرقابة على متابعة وتنفيذ المشاريع	9	7	0.21	1.60
5	زيادة الانفاق الاستهلاكي	8	9	0.27	1.68
	المجموع	42	37	1.08	11.96

الجدول رقم (4) قائمة الفحص للفرص

ت	نقاط القوة	الأهمية (1-10%)	التأثير (1-10%)	الاهمية النسبية	التأثير النسبي
1	انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية	7	5	0.15	1.05
2	تعاون العراق مع المؤسسات الدولية	8	6	0.19	1.14
3	الاستثمار في مشاريع البنى التحتية	8	6	0.19	1.14
4	العلاقات الدولية المشتركة	7	8	0.21	1.68
5	زيادة اسعار النفط الخام	9	7	0.21	1.47
	المجموع	39	32	0.95	6.48

Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics

الجدول رقم (5) قائمة الفحص للتهديدات

ت	نقاط القوة	الأهمية (1–10%)	التأثير (1–10%)	الاهمية النسبية	التأثير النسبي
1	التبعية الاقتصادية والهيمنة للعالم الخارجي	6	5	0.18	0.90
2	انخفاض مستوى الاستثمار	5	6	0.15	0.90
3	عدم استقرار الوضع السياسي	7	8	0.21	0.68
4	زيادة الاغراق السلعي في السوق العراقية	9	8	0.26	2.08
5	زيادة حجم المديونية الخارجية	6	6	0.18	1.08
	المجموع	33	33	0.98	4.74

الجداول (2)، (3)، (4)، (5)، من اعداد الباحث[1].

وفي هذا الجانب يسأل الباحث عن مدى قدرة أصحاب القرار على تنفيذ تلك الإستراتيجية وإمكانية تجاوز العقبات المتوقع أن تواجه الإقتصاد العراقي سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو أمنية؟ وهذا ما يضعنا أمام خيارات أخرى للفشل أو النجاح للإستراتيجية كما مدرج في الشكل رقم (3) الآتي:

	مناسب	غير مناسب
مناسب	(النجاح) القدرة على تنفيذ الاستراتيجية	(الإنقاذ) هناك احتمال ان يساعد الأداء المناسب في نجاح الاستراتيجية غير المناسبة
غير مناسب	(المتاعب) التنفيذ غير الجيد يكون سبباً رئيساً في افشال الاستراتيجية المناسبة	(الفشل) غالبا ما ترتبط الاستراتيجية غير المناسبة بعدم القدرة على التنفيذ

الشكل رقم (3) مصفوفة التكامل بين التخطيط والتنفيذ للاستراتيجية. المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات العملي.

لذلك يبين الشكل أن الفرص المتاحة لنجاح الاستراتيجية يستدعي وجود الإدارة الاستراتيجية الفاعلة لتنفيذ الاستراتيجية والقادرة على إيجاد بيئة ملائمة لغرض تحقيق الهدف المنشود، فضلا عن استمرارية التقويم بالرقابة والمتابعة والتغذية العكسية واعتماد مبدأ التطوير المستمر لغرض تخطي العقبات والتحديات ومن ثم تجاوز أي فشل محتمل أثناء التنفيذ.

وفي نهاية مطاف المبحث هذا لقد أستخدمنا في مضمونه الأسلوب الكمي وتوصلنا من خلاله الى ضعف تأثير الاستراتيجيات الأخرى والمتمثلة (الإستراتيجية العدوانية، الإستراتيجية التنافسية،

1 – العمليات الحسابية للجداول حسب التالي:

– جدول رقم 1و2 الأهمية والتاثير، تم استخراجهم بالاعتماد على الوسط الحسابي البسيط لنتائج عينة البحث.

– جدول رقم 3، تم استخراجه بالاعتماد على المعادلة (الأهمية النسبية= درجة الأهمية/ مجموع درجات الأهمية).

– جدول رقم 4، تم استخراجه بالاعتماد على المعادلة (التاثير النسبي= التاثير * الأهمية النسبية).

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الإستراتيجية الدفاعية) على تصحيح المسار الاستراتيجي للمتغيرات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الصادرات السلعية، الاستيرادات الاستهلاكية...الخ)، وفي ضوء تلك النتائج كان الهدف في تقديم استراتيجية علاجية لتصحيح المسار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي عن طريق الاستفادة من ريع النفط الخام في زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج بهدف إحداث التغيير ومن ثم الوصول الى تصحيح بعض المسارات الاخرى في الاقتصاد العراقي.

المبحث الخامس: النمط الأمثل للدراسة التحليلية للتجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في العراق

الاقتصاد المقاوم للتجارة الخارجية هو النمط الأمثل المحلي الأصلي لتنمية البلاد، ومن أجل تنفيذ سياسات الاقتصاد المقاوم بنجاح في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي، من الضروري أن يكون الاقتصاد العراقي على دراية بمواقف وضعه وامكانياته من أجل إيجاد أسس وتخطيط فعالين، ويعد قطاع التجارة الخارجية من أهم قطاعات الاقتصاد في أي دولة، وخاصة الصادرات غير النفطية أي السلعية والخدمية، وهناك العديد من الحواجز التي تحول دون تحقيق ذلك ومعظمها الحواجز المؤسسية، والمشاكل الهيكلية، وتحتاج إلى إعادة النظر فيها في معظم المجالات، نقطة أخرى مهمة هي أن أي برنامج مصمم لاقتصاد العراق يجب أن يكون في إطار القيم الإسلامية ووفقا لظروف وامكانيات العراق الأصلية، إذا لم يكن الهدف والاتجاه المحدد لتخطيط الاقتصاد الكلي متوافقا مع خاصيتين إسلاميتين و "عراقية"، فإن جميع هذه البرامج سوف تستهدف تعريفا محددا للتطور والتقدم اعتمادا على وجهات نظر مصمميها، ونموذج التقدم الإسلامي الإيراني يعتبر مستند أولي لجميع وثائق البرنامج ووجهات نظر وسياسات الدولة، ويتطلب إعداد هذا النمط أنشطة علمية طويلة المدى.

اولا: النمط الأمثل للتجارة الخارجية في الاقتصاد المقاوم: مثلت التجارة الخارجية لفترة طويلة من أهم الأنشطة الاقتصادية للدول، وبالتالي فإن نظرية التجارة الدولية ترسم النمط المرغوب للتجارة الخارجية وتحلل طرق التنفيذ، وقد وجد مكانا مهما في علم الاقتصاد التقليدي، ويحاول هذا المطلب تقديم نظرة عامة دقيقة نسبيا عن الوضع الإيجابي للتجارة الخارجية في الاقتصاد الإسلامي وإنجازات الاقتصاد المقاوم وأساليبه في تحديد الطريق إلى تحقيق الوضع المنشود، وتوضيح النموذج الأمثل للتجارة الخارجية في الاقتصاد الإسلامي لاستخراج السياسات الاستراتيجية للتجارة الخارجية وفق نظرية الاقتصاد المقاوم باستخدام المبادئ التشريعية للاقتصاد الإسلامي، وتعكس هذه السياسات المثل العليا لنظام التجارة الخارجية الإسلامي، لذلك بعد تلخيص المبادئ التسعة للتنمية، يتم إدخال المبادئ التشريعية للاقتصاد المقاوم، وبناء على هذه

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبادئ سيتم استخراج السياسات الاستراتيجية للتجارة الخارجية الإسلامية باعتبارها النمط الأمثل للتجارة الخارجية وفق نظرية الاقتصاد المقاوم (نظرية التجارة الخارجية المقاومة)، ويعتبر أيفازلو المبادئ التطورية كشروط مسبقة للاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بالكون ومكان الإنسان فيه، لا يعدد المبدأ التطوري ثم يستمد المبادئ التشريعية للاقتصاد الإسلامي من هذه المبادئ، والمبادئ التطورية للاقتصاد الإسلامي هي: مبدأ خلق الله ووحدته، ومبدأ ملكية الله، ومبدأ الخلق الهادف في خلق العالم والإنسان، ومبدأ الخلافة والخلافة البشرية ورسالة البشر في تطوير الأرض، والحب المتبادل، مبدأ توفير اليوم، مبدأ العدالة التطورية، مبدأ الهيمنة والفتح، ومبدأ الاختلاف[1]

ثانيا: المبادئ التشريعية للاقتصاد المقاوم: المبادئ التشريعية بطريقة تجعل هذه المبادئ مجموعة من المقترحات المعيارية والقيمة فيما يتعلق بمعايير الشريعة الإسلامية في مجال العلاقات الاقتصادية، تمثل هذه المبادئ الأساس القانوني للاقتصاد الإسلامي[2]، ويمكن تصنيف المبادئ التشريعية للاقتصاد المقاوم في الحالات التالية:

1- مبدأ ملكية الائتمان: إن ملكية الثروة البشرية على الممتلكات مبنية فقط على ملكية الله، وان ملكية الله هي الملكية الدائمة لتلك الثروة والانسان مستخلف لهذه الملكية، لكن الملكية البشرية هي ملك الخداع الحقيقي للظلام أو الفضل في ظلام الظلام وزائفة بطبيعتها، لذلك فإن الملكية البشرية للموارد المتاحة مشروعة ومسموحة عندما تكون مبررة في إطار المبادئ التطورية والمعايير الدينية.

2- مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية: إن ما مذكور في ثقافة التعاليم الإسلامية: "إن العدالة ضد الظلم وتعني إعمال الحق والاستخراج من الباطل، كما أن الوسطية بين التطرف والانحراف تسمى أيضا بالعدالة"[3]، وبما أن نظام الخلق يقوم على الحق والعدالة، فإن أي مصادرة للممتلكات البشرية يجب أن تقوم على الحق والعدالة، وإلا فإنه سيكون قمعيا، وإن أحد تعريفات العدالة هو «منح كل شخص ما يستحقه»، ولكن تكمن المشكلة في معرفة ما يستحقه كل شخص، بشكل عملي، العدالة هي مجموعة من المبادئ العالمية التي ترشد الناس في حكمهم على ما هو صائب أو خاطئ، وتعتبر العدالة إحدى السلوكيات الفلسفية التقليدية إلى جانب الشجاعة ورباطة الجأش والكفاءة حيث تساعد تلك السلوكيات الأفراد على تطوير قدراتهم البشرية بما يمكنهم من تحقيق مصالحهم والعمل مع الآخرين لتحقيق الصالح المشترك، والغرض من كل

1 – عيوضلو حسين: 2008، مقدمة في اركان وجوهر الاقتصاد الإسلامي، المجلة ربع السنوية لدراسات الاقتصاد الإسلامي، المجلد 1، العدد 1، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم، ص 139-171.

2 – عيوضلو، حسين: 2008، نفس المصدر، ص8.

3 – سجادي، سيد جعفر: 2013، ثقافة المعارف الإسلامية، المجلد 3، طهران، شركة المؤلفين والمترجمين الإيرانيين، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم، ص 275.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ذلك هو السمو بكرامة واستقلالية الإنسان، وتشمل العدالة الاقتصادية المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية لاستعادة التوازن بين المدخلات والمخرجات. ويضم نظام العدالة الاجتماعية استنادًا لتعريف لويز كيلسو ومورتيمر أدلر ثلاثة مبادئ أساسية ومستقلة: العدالة التشاركية (مبدأ المدخلات)، والعدالة التوزيعية (مبدأ المخرجات)، والعدالة الاجتماعية (مبدأ التغذية العكسية).

3- مبدأ حرمة اكل المال الباطل: يستخدم مبدأ حرمة كل المال لباطل الحقيقة حرفيا لإثبات شيء ما في روح الوصية، والصدق وفقا للواقع والشرعية[1]، ولكن هنا نعني الحق الثابت للمالك الشرعي، استخدام الباطل ضد الحقيقة والمقصود هو أن وجوده لا أساس له وله وجود رسمي وخيالي ويستدل من مبدأ أصالة الحقيقة وعدم الاستقرار الكاذب أن الباطل وعدم الأساس لا قيمة لهما في المسائل القانونية وفي مدرسة الاقتصاد الإسلامي، وأن الأنشطة الزائفة لا تتسبب في الربح أو الدخل للفرد أو المنظمة الاقتصادية.

4- مبدأ احترام الإسراف وضرورة الاستخدام الحكيم للملكية: وفقا للشريعة الإسلامية المعيار الرئيسي في استخراج واستغلال الموارد والممتلكات العامة (ولكن أيضا في حالة الممتلكات الشخصية الأخرى)، والاستغلال الحكيم والموقف يجب أن تثري الاحتكار أو تقويته بحيث يتدفق التدفق الاقتصادي وتدفق الثروة بطريقة صحية بين جميع أفراد المجتمع؛ وإلا فإن المجتمع في الممارسة العملية محكوم عليه بالدمار التدريجي.

5- مبدأ ضرورة نقل الثروة وحيازة ممتلكات المبدأ الإسلامي: فيما يتعلق بالممتلكات هو ان الممتلكات التي قد اتيحت للاستخدام العام لهذا السبب لا ينبغي ان يعمم الا بين الأغنياء، من مضمون الآيات المتعلقة بهذا المبدأ يستنتج انه لا ينبغي للحكومة الإسلامية ان تخلق او تعزز الاحتكار بحيث يتدفق النشاط الاقتصادي وتدفق الثروة بطريقة صحية بين المجتمع في الممارسة العملية محكوم عليه بالدمار التدريجي.

6- مبدأ حقوق الفقراء في ملكية الأغنياء: يعكس هذا المبدأ حقيقة أن الملكية جزء من الالتزامات المالية، بما في ذلك الزكاة للفقراء والمستحقين، مما لا شك فيه أن هناك دائما أشخاص محتاجين في المجتمع غير قادرين على العمل بجد أو لا يغطي دخلهم جميع نفقاتهم، في الواقع الحاجة والفقر ظاهرتان اجتماعيتان تنشأن لمجموعة متنوعة من الأسباب الطوعية والقسرية، والعوامل التي عادة ما تكون خارج سيطرة الإنسان ستحدث اضطرابات تجعل بعض الناس يصبحون فقراء وعجزة، في مثل هذه الحالات فإن معيار اتخاذ القرار ليس حق الناس في

1 - مصطفوي، حسن: 2009، بحث في كلمات القرآن الكريم، طهران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ج2، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم، ص261.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

العمل والنشاط، ولكن حاجتهم في الواقع، هؤلاء الناس يطالبون باحتياجاتهم الطبيعية، من الضروري تحويل الثروة والدخل في مثل هذه الحالات غير اختياري.

7- مبدأ الدور الفعال والبناء للحكومة الإسلامية (الدولة): هو سلطة الحكومة (الدولة) الإسلامية خلال الملكية الحقيقية وسيادة الله، لذلك تستخدم هذه الحكومة سلطاتها لإدارة الموارد والمرافق الطبيعية والعامة في إطار المبادئ التنموية والتشريعية ووفقا للقواعد والأنظمة الموجودة في الشريعة الإسلامية، وتبذل الجهود اللازمة والمفيدة لتحقيق أهداف الشريعة الإسلامية، بالطبع يخضع أداء الحكومة أو الدولة الإسلامية نفسها لقواعد وأنظمة الشريعة الإسلامية، والدولة الإسلامية ممثلة في تطبيق هذه المعايير في المجتمع.

8- مبدأ "لا ضرر ولا ضرار: من وجهة النظر الإسلامية أي حق في الملكية يتسبب في ضرر لآخر، ووفقا لهذا المبدأ يجوز وشرع زيادة الثروة إذا لم يضر بالآخرين، وان هذا المبدأ هو أحد القواعد العامة للفقه ويعني أنه لا توجد أحكام ضارة في الشريعة الإسلامية[1].

9- مبدأ "نفي الشارب": هو تفسير نفي الشارب المستمد من القرآن الكريم: "لا سمح الله أن يؤمن الكفار بالمؤمنين". ووفقا لهذه القاعدة الفقهية في العلاقة بين المسلم والكافر، فإن الحكم الذي يتضمن أي نوع من الهيمنة والتفوق والامتياز للكافر على المسلم لم يتم تزويره وفقا للشريعة الإسلامية، والحفاظ على كرامة وفخر المسلمين في البلاد الإسلامية في مختلف المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها من واجبات الحكومة الإسلامية، ولكن يجب مراعاة هذا المبدأ وفقا لمعايير أخرى للاعتراف بالمصالح الوطنية حتى تكون واقعية، في شرح هذه القاعدة يقول الإمام الخميني (ع): "إذا أصبحت العلاقات التجارية مع الاستعمار(الكفار) تثير الخوف في مجال الإسلام، فأن ترك هذه العلاقات يصبح واجبا على جميع المسلمين"[2].

خاتمة الدراسة: استمدت اهمية الدراسة من دور التجارة بتفاوتها ومن ثم في علاقتها بالنمو، وظهور مبدأ الاقتصاد المقاوم كنظرية نادرة ودوره في التنمية الاقتصادية وبناء استقلالية ورصانة الدول في الوقت الذي تنظر فيه الدراسة الى التجربة الجديدة للجمهورية الإسلامية ونجاحها للصمود امام التبعيات الاقتصادية والدول الاستكبارية، وشهد نهج ومسار الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الخارجي بشكل خاص ما بعد عام 2003 اختلافا جذريا انعكس على ادائه وبالتالي اصبح للاقتصاد العراقي واقعا جديدا يختلف عما كان عليه قبل عام 2003 ولكن ما يدعو

1 - عيوضلو: 2008، مصدر سابق، ص 25.

2 - موسوي الخميني، روح الله: 2006، صحيفة إمام (ره)، المجلد 20 و21، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر اثار الإمام الخميني(ره)، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم، ص 485.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

للأسف ان التغيير الذي حدث في المنهج الاقتصادي من النظام المركزي الاشتراكي الى النظام الليبرالي الرأسمالي، قد صاحبته العديد من الاخطاء المتعلقة بأسلوب التغيير وزمانه وبالتحديد تلك المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، فضلا عن الظروف السياسية والامنية غير المناسبة والتي رافقت تبني المنهج الجديد في العراق، اذ اضحى واقع الاقتصاد العراقي اكثر سوءا مما كان عليه قبل الاحتلال فخلال هذه الفترة انخفضت معدلات نمو اغلب المؤشرات الاقتصادية الى الحدود الصفرية، ولكن ما يدعونا هو ان اقتصاد العراق قادر على تصحيح مساره وتجاوز ما يمر به من نكسات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لامتلاكه مقومات ذلك عبر التوجه السليم نحو الشكل النموذجي للتجارة الخارجية وفق منظور الاقتصاد المقاوم في مجال السلع والخدمات، ومثل هذه التحولات تجعل أسواق العمل أكثر شمولا لفئات المجتمع وامكانيتا لمواجهة التحديات الأخرى، وتعد سياسة تنويع الصادرات والإصلاحات المؤسسية اللازمة لتنفيذ السياسات الاستراتيجية للشكل النموذجي هي إحدى الخطوات الفعالة للحد من ضعف الاقتصاد بسبب تقلبات أسعار العملات وأسعار النفط، بصفتها الخطوات المثلى لاقتصاد المقاومة، وتظهر النتائج أن النمط الأمثل هو الحل الأمثل.

نتائج الدراسة: اهم النتائج التي توصل لها الباحث عبر الدراسة هي:

1- تستنتج الدراسة الى ان الاجراءات المتخذة بعد عام 2003 بخصوص تحرير التجارة الخارجية قد حولت القطاع الخارجي الى مكون سلبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (عدا النفط)، فضلا عن الاثر السلبي الذي احدثته نتائج هذه الاجراءات على كافة مفاصل الاقتصاد العراقي، وان الانفتاح غير المدروس الذي شهده الاقتصاد العراقي قد ساهم في تدفقات رؤوس الاموال الوافدة التي اتسمت بأنها غير منتجة التي شكلت عبئا على الاقتصاد العراقي بسبب غياب قوانين وتشريعات محلية تحكم هذه الاموال.

2- من خلال دراسة واقع الاقتصاد العراقي في ظل اجراءات التحرير فان الدراسة تؤيد فرض القيود والاجراءات الحمائية على التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير وبالمقابل لا تؤيد ان تكون الرسوم رمزية (سياسة الابواب المفتوحة) الا على السلع الضرورية في ظل غياب قاعدة انتاجية مرنه ومتنوعة وعليه فان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ينتج ما لا يحمد عقباه لأنها مؤسسة استعمارية تخدم الدول الاستغلالية الكبرى وترسخ التبعية الاقتصادية لها وهذا يخالف سياسات ونهج الاقتصاد المقاوم.

3- توصل الباحث الى مجموعة من الاستراتيجيات التي تلائم الوضع الاقتصادي للعراق بعد عام 2003، وتشير النتائج إلى أن على الاقتصاد العراقي والخبراء الاقتصاديين واصحاب القرار

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

في هذا الشأن يجب أن تستخدم الموارد الطبيعية الضخمة الممنوحة من الله، والموارد البشرية المؤمنة والفعالة، والقدرات العلمية، وتغيير الأساليب، والإصلاح والتحسين المستمر في البرامج المحلية، فضلا عن تحسين الكفاءة، وتحديد أسواق جديدة (السلع والخدمات) وكذلك انشاء مناطق التجارة الحرة وتنميتها، والتجارة الخارجية والتفاعل مع الاقتصاد الدولي في إطار مبادئ الحكمة والكرامة والنفعية وعدم الامتثال الى التبعيات الاقتصادية للدول الاستكبارية، ويشير إلى أن العراق لما يمتلكه، فأنه يمكن أن يستخدم نهج الاقتصاد المقاوم في التجارة الخارجية.

4- النظام الاقتصادي العراقي والتجارة الخارجية المقاومة كمجموعة فرعية من كل ذلك يجب أن يقوم على الحقيقة والعدالة، لذلك واستنادا إلى المبادئ التنموية والتشريعية للاقتصاد الإسلامي، تم استخلاص السياسات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق النمط الأمثل للتجارة الخارجية المنشودة للعراق: وجود العدالة ووجود نفس الشروط في الدخول إلى التجارة الخارجية، ومكافحة امتيازات الاحتكار، ومكافحة تصدير السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة، ومنع استيراد السلع من الانتاج المحلي، والتأكيد على انشاء مزايا نسبية جديدة، والانتباه الى البلدان الفقيرة في القرارات التجارية، ودعم رشيد وفي الوقت المناسب للإنتاج المحلي في الواردات المتساوية، ودور الحكومة في الحوكمة والرقابة في التجارة الخارجية، وعدم قبول الهيمنة الاجنبية بحجة التخلص من التضييقات وعدم الامتثال التام لأنماط التجارة الدولية التقليدية التي تؤدي الى الهيمنة الاجنبية.

توصيات الدراسة: اهم الإجراءات التي يوصى بها الباحث خلال النتائج التي توصل لها هي:

1- دعم الدراسات العملية والعلمية لنقل التكنلوجيا الهادفة الى تطوير القطاعات الاقتصادية بصورة عامة والدراسات بقطاع التجارة الخارجية وسياساتها بصورة خاصة، وذلك للوصول إلى تحقيق الاساليب الفنية في تحسين الإنتاج والإنتاجية والنوعية والجودة ودراسات السبل الملائمة لتعزيز وتشجيع الصادرات العراقية لتعزيز دور المقاومة الذاتية.

2- تحويل التهديدات إلى فرص في عملية توريد السلع، يعني أنه بمجرد فرض عقوبات على بعض السلع، تشكل عزيمة وطنية في مجال التكنولوجيا والصناعة والتجارة لخلق اكتفاء ذاتي كامل أو على الأقل الاعتماد على الذات في إنتاج وتوريد هذه العناصر.

4- تفعيل الاستراتيجية الإسلامية المقاومة للحركة الاقتصادية في التجارة الخارجية، وهي إجراء لتحقيق نوع من المصالح وكذلك لصد فساد نوع من المجتمع، ولتحقيق الأهداف الإسلامية في جميع المجالات، بما في ذلك المجال الاقتصادي، هما: سياسة تثقيف الناس (القوى العاملة المتشابهة التفكير والموحدة) وسياسة توفير الناس (المرافق

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاقتصادية والمالية والتنظيمية)، لأن الإسلام يسعى لتوفير المواد وصد نوع من الفساد لذلك فإن سياسة توعية عدد من الناس لها الأسبقية على سياسة توفير عدد من الناس.

مصادر الدراسة

* القران الكريم.

1 – المازندراني، الفقيه والمحقق علي أكبر السيفي: 2018، الاقتصاد المقاوم، معهد الاجتهاد الفعال، ط1، مجلد1، الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

2 – معلمي، سيد مهدي (2012)؛ مفهوم ومبادئ اقتصاديات المقاومة في تعاليم الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الوطني الأول حول اقتصاديات المقاومة نظرية التنمية وثلاثة عوالم، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم، طهران، قم للنشر.

3 – سيد رضا حسيني: 2013، مبادئ اقتصاديات المقاومة وأسسها من منظور الآيات والأحاديث، الهيئة العلمية للحوزة والجامعة، مجلة الدفاع الاقتصادي، العدد 6.

4 – الشيخ محمد شمس الدين: 2014، السنن التاريخية في القرآن، للسيد الشهيد محمد باقر الصدر، مؤسسة التاريخ العربي.

5 – الموسوي، د. محسن باقر: 2002، كتاب الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان.

6 – علي أكبر حافظية وآخرون: 2017، استراتيجيات التجارة الدولية لاقتصاد المقاومة لجمهورية إيران الإسلامية 2017، دراسات استراتيجية فصلية ربع سنوية، 20 سنة، القضية 75، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

7 – مهدي، حسين وبهزاد فكاري: 2015، اثار البنية التحتية المؤسسية ومتغيرات الاقتصاد الكلي على تنوع الصادرات الايرانية، المجلة الفصلية للسياسات الاستراتيجية والكلية، مجلد 3، عدد 11، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

8 – مهدي قائمي أصل وآخرون: 2017، دراسة العلاقة بين سببية تقلبات الدخل النفطي والركود التضخمي في إيران: تأملات في التفاؤل والتطور الداخلي في نموذج اقتصاد المقاومة، دراسات الباسيج الاستراتيجية الفصلية، السنة 20، العدد 75، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

9 – عيوضلو حسين: 2008، مقدمة في اركان وجوهر الاقتصاد الإسلامي، المجلة لدراسات الاقتصاد الإسلامي، المجلد 1، العدد 1، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

10 – سجادي، سيد جعفر: 2013، ثقافة المعارف الإسلامية، المجلد 3، طهران، شركة المؤلفين والمترجمين الإيرانيين، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

11 – مصطفوي، حسن: 2009، بحث في كلمات القرآن الكريم، طهران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ج2، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

12 – الخميني، روح الله: 2006، صحيفة إمام (ره)، المجلد 20 و21، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر اثار الإمام الخميني(ره)، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

13 – الشيخ محمد جعفر شمس الدين: 2007، تلخيص وتوضيح كتاب اقتصادنا للشهيد الصدر، ط 1، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

14 – محمد جواد شريف زاده، مجتبى حسني، النموذج الامثل للتجارة الخارجية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة البحوث العلمية الفصلية لدراسات الاقتصاد الإسلامي، المجلد 7، العدد 1، م خريف وشتاء 2014، ترجمة للعربية: حمزة حسنين الحكيم.

15– من كلمةٍ للسيد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي دام ظله في لقاء رئيس الجمهوريّة وأعضاء الحكومة، بتاريخ 2012/08/23م.

16– من كلمةٍ للسيد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي دام ظله في جمعٍ من المسؤولين وجموع من أبناء الشعب، بتاريخ 2014/03/21م.

17– من كلمةٍ للسيد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي دام ظله في لقاء أركان الدولة والعاملين في النظام، بتاريخ 2012/07/24.

18– من كلمةٍ للسيد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي دام ظله في لقاء الجامعيّين، بتاريخ 2013/07/28م.

19– السيد خامنئي: 2012، من اقوال وحكم المرشد الأعلى، الموقع: http://farsi.Khamenei.ir/speech؟t=32.

20 – داخل جواد، السياسة التجارية في العراق، الرابط الآتي: http //albayyna-new.com.